الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة

الحمد لله رب العالمين. والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. سيدنا محمد وعلى آلة وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين. وبعد...

أصبح التلوث البيئي تعديًا على الإضرار ببيئتهم المحلية لإلحاق الضرر بالنظام البيئي العالمي بأكمله. حيث أدت انبعاثات الغازات الضارة من الدول الصناعية الكبرى إلى مستويات تلوّث الغلاف الجوي غير مسبوقة. مما تسبب في ارتفاع درجة الحرارة. من الغلاف الجوي. وبالتالي ذوبان الجليد في مناطق واسعة من سيبيريا وإطلاق غاز الميثان. مما يزيد بشكل كبير من ظاهرة الاحتباس الحراري. بالإضافة إلى ذوبان الجليد في القطبين الشمالي والجنوبي للأرض. مما أدى أيضًا إلى زيادة في نسبة المياه في البحار والمحيطات تهدد بفيضان مساحات شاسعة من السواحل حول العالم وتحذر من التغيرات المناخية والبيئية الشديدة والوخيمة.

ولذلك فإن حماية البيئة من التلوث من أهم الالتزامات الأساسية التي تقع على عاتق الدول؛ على اعتبار أن الحفاظ على البيئة من التلوث وصونها من الأخطار المحدقة بها؛ يؤدي إلي تحسين الإطار المعيشي للمواطن. وأن العمل على حماية البيئة يدخل من بين أهم مهام السلطات العمومية للدولة.

وبغية تحقيق المحافظة على البيئة من التلوث ودرء تلك المخاطر ؛ يتطلب الأمر وضع إطار قانوني يضمن حمايتها والمحافظة عليها ؛ نظيفة وسليمة. باعتبارها تراثا مشتركا للمجموعة الوطنية. كما يهدف إلي تحقيق الاهتمام بقضايا تلوث البيئة. وفي هذا الخصوص. تعمل دولة الإمارات العربية المتحدة علي تجسيد مبدأ المحافظة علي البيئة وصون مواردها الطبيعية من التلوث. من خلال النص على حمايتها دستورياً.. وكذا إصدار القوانين واللوائح والمصادقة على الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بحماية البيئة بمختلف أنواعها من التلوث.

وتعتمد الحماية القانونية للبيئة والتنمية على جملة من المبادئ والأهداف. فضلاً عن العقوبات التي يمكن أن تتخذ في حق كل من يخالف قواعد حماية البيئة من التلوث. ومن بين أهم المبادئ القانونية التي جاء بها القانون الإماراتي. القانون الاتحادي رقم (24) لسنة 1999؛ ومبدأ الالتزام باتخاذ الإجراءات والاحتياطات للحد من التلوث. والمبادئ المتعلقة بحماية البيئة والمحافظة عليها. وتلك المتعلقة بتنفيذ

القوانين واللوائح البيئية.

أهمية الدراسة

يكتس التلوث البيئي كموضوع لهذه الدراسة أهمية علمية بالغه تجد أساسها في أهمية الحياة والوجود الإنساني وبقية الكائنات الحية. وتكمن أهمية هذا البحث. في أنه يعالج موضوعا يشكل محور اهتمام المجتمع الدولي والدول على حد سواء. لمواجهة التلوث البيئي والتنسيق بين التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية. والتطرق إلى حماية البيئة أثناء المنازعات بين الدول وكيفية التصدي لتلك المشكلة. لموجهة التلوث وأخطاره المتزايدة بالنظر إلى المنطقة الجغرافية التي تتواجد فيها للحد من مشكلة التلوث.

تتمثل أهمية موضوع المسؤولية الدولية عن حماية البيئة في العديد من النقاط على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. وفي النطاق الجغرافي للدولة كون حماية البيئة والمسؤولية الدولية متعلقة بحدود معينة. ويتبن لنا هذه النقاط كالتالي:

1- وقاية الأنسان والمجال الذي يحيي فيه لأن البيئة من ثالث الأجيال لحقوق الأنسان.

2- السعي للمحافظة على الاختلاف الطبيعي ومدى تأثيره على حياة المجتمع.

3- حصر الصلاحية تجاه الأفراد المحادثين الدولة. الأشخاص الاعتبارية المتفاوتة. الفرد....).

4- تحديد العوض الملائم في المسؤولية المدنية وطريقة أثباتها.

5- تحديد العقاب الملائم نحو العمل البيئي المحرم بالنسبة للمسؤولية الجزائية.

6- بيان أركان الجريمة البيئية وسبل إثبات الضرر في المسؤولية المدنية.

7- بيان العقوبات الملائمة للأضرار البيئية والتي يتسبب بها الشخص المعنوي –كالشركة او المصنع.. – وبالأخص المسؤولية الجنائية للبيئة. كونهم هم المسؤولون عن تلك الأضرار وأن معظم الملوثات تنتج من الأشخاص المعنويين سواء كانوا دوليين أو محليين وتحديد من يتحمل الجزاء في حالة إثباته لمسبب للتلوث البيئي.

8- تبيان المنشآت التي تلاحق الأضرار البيئية ومواصلة الجرائم البيئة وحصر الهيئات الإدارية والقضائية التي تلاحق هذه الأخطاء والجرائم البيئية.

إشكالية الدراسة:

وتنبع إشكالية هذه الدراسة من الأخطار المحدقة بالبيئة بجميع أشكالها. خاصة في ظل التطورات الصناعية والتكنولوجية المتسارعة التي يشهدها العالم. وصناعة الأسلحة النووية.. والحروب التي تندلع بين

الدول. وسيطرة الآلة على الإنسان. ومدى معاناة الدول الفقيرة من التخلف وقضايا بيئية مختلفة لها تأثير كبير على اقتصادها وتنميتها.

وليست دولة الإمارات ببعيده عن هذه الأخطار والتحديات؛ خاصةً إشكالية التوسع العمراني علي حساب الرقعة الخضراء بالدولة وأيضا ما نتج من التطور الاقتصادي من تلوث البيئة؛ ومن ثم فإن التساؤلات التي تطرح هي: ما هو الإطار القانوني الذي ينظم حماية البيئة في دولة الإمارات؟ وما هي المبادئ القانونية التي تحكمها؟ وما طبيعتها؟ وما هي الإجراءات القانونية لإعمالها؟ وهل أن هذه المبادئ تستجيب لحماية البيئة وفقاً للمعايير المحددة في الاتفاقيات الدولية؟

وعليه تتضح لنا إشكالية بحثنا. وما دور وفاعلية قانون العقوبات المنشأ لحماية البيئة سواء على المستوى المحلي أو العالمي؟

أسئلة الدراسة:

1- ما المقصود بالمدلول القانوني للبيئة وأهمية حمايتها في الاتفاقيات الدولية والقانون الإماراتي؟

2- هل الجزاءات القانونية المقرر لحماية البيئة فاعلة في الحد من التلوث في القانون الإماراتي؟

3- كيف يمكن تحديد المسؤولية الدولية عن التلوث وطرق تسوية المنازعات البيئية في القانون الدولي؟

4- إلى أي مدى ساهمت الجهود الدولية والإقليمية والوطنية في حماية البيئة من التلوث؟

أسباب اختيار الموضوع:

لقد كان وراء اختيار هذا الموضوع جملة من الدوافع والأسباب منها ما هو موضوعي ومنها ما هو ذاتي نوجزها فيما يلي:

أ/ الأسباب الموضوعية:

منذ أن انتقلت فكرة حماية البيئة من الهامش إلى قلب الجهود البشرية. حرصت الدول على سن منظومه من النصوص المشتركة دوليا. وقد شكلت هذه النصوص منظومه ثرية تقتضي الوقوف على تفاصيلها ودراستها.

رغم أن الكل يعلم بخطورة التلوث البيئي وآثاره على المدي القريب والبعيد. ورغم أن التوجه النظري عالميا ووطنيا نحو ترشيد السياسات البيئية للحد من خطورة التلوث. إلا أن الممارسات على أرض الواقع سواء من طرف الدول أو حتى الأفراد والمؤسسات لا تجدي بهذه الفكرة.

ب / الأسباب الذاتية:

1- الرغبة الذاتية والميول الشخصية للباحث تجاه دراسة موضوع التلوث البيئي.

2- تخصص الطالب في مجال حماية البيئة من التلوث في الاتفاقيات الدولية والقانون الإماراتي الذي يقيد مجال البحث في المواضيع ذات الصلة بالبيئة.

3- ضمن النهج الدولي والوطني للتوعية بأهمية البيئة وخطورة مشكلة التلوث. سنحاول من خلال هذه الدراسة المساهمة في توضيح المفاهيم وتسليط الضوء على والحلول الممكنة بالإضافة إلى إثراء المكتبات الوطنية بما يلزم من مادة علمية تساهم في توضيح هذه المفاهيم وأبعادها.

أهداف الدراسة:

1- توضيح المدلول القانوني للبيئة وأهمية حمايتها من التلوث في الاتفاقيات الدولية والقانون الإماراتي.

2- الكشف عن الجزاءات القانونية المقرر لحماية البيئة من التلوث في القانون الإماراتي.

3- تحديد المسؤولية الدولية عن تلوث البيئة وطرق تسوية المنازعات في القانون الدولي.

4- تحليل مدى مساهمة الجهود الدولية والإقليمية والوطنية في حماية البيئة من التلوث.

المناهج المعتمدة في الدراسة:

لإجابة على الإشكالية السابقة تم الاعتماد الباحث على مجموعة من المناهج العلمية التي تتفق مع طبيعة هذه الدراسة. وذلك بهدف وصف المشكلة وأبعادها القانونية. وتحليلها في ظل قواعد القانون الدولي والقانون الإماراتي. من خلال الآتي:

أولًا: المنهج الاستقرائي.

هو المنهج الذي يعمل على تصنيف الظاهرة أو الموضوع محل الدراسة وتقسيمه وتجزئته وتحليله. وبالتالي يقوم على تفسيرها ومحاولة حلها من خلال إرجاعها إلى شكلها الأولي. ويستخدم هذا المنهج في تسهيل وتيسير الدراسة. فضلًا عن الوقوف على أسباب ظهور مشكلة الدراسة. كما يستخدم أيضًا في العلوم الشرعية. ويعتمد فيه الباحث على ثلاث عمليات تتمثل في: التفسير والنقد والاستنباط. ويستخدم المنهج الاستقرائي في هذه الدراسة من خلال استقراء آراء القانونيين وأحكام القضاء التي تحكم وتنظم هذا الموضوع. والتي تجمع مادته من الكتب القانونية. والبحوث العلمية. وغير ذلك مما له علاقة بموضوع الدراسة. ومن ثم يجري دراستها دراسة علمية من الناحية القانونية. لإيجاد حلول لمشكلة تلوث البيئة.

واستخدم هذا المنهج في الفصل الثالث.

ثانيًا: المنهج الوصفي.

هو المنهج الذي يقوم على عدد من الإجراءات البحثية التي تتحد مع بعضها البعض للخروج بوصف للظاهرة أو لموضوع الدراسة. ويستخدم هذا المنهج في جمع الحقائق والبيانات التي يتم تصنيفها ومعالجتها وتحليلها بشكل كلي دقيق للوقوف على دلالتها والحصول على نتائج الظاهرة محل الدراسة. وبالنظر لأن القانون الدولي والاتفاقيات المنظمة له تتطلب الوصف. فإنه يتعين على الباحث وصف قواعد وأحكام القانون الدولي. وكذلك الاتفاقيات الدولية المنظمة له الخاصة بالحماية القانونية للبيئة وطرق مكافحة التلوث في الاتفاقيات الدولية والقانون الإماراتي. وذلك كما ورد في الفصل الأول. بالإضافة إلى وصف التشريعات الإماراتية المتعلقة بها والتي وضعت من أجل حماية البيئة وتنميتها. واستخدم هذا المنهج في الفصل الأول.

ثالثًا: المنهج الاستنباطي.

هو المنهج الذي يتم من خلاله الانتقال من الكل إلى الجزء. أو من العام إلى الخاص. ويعتمد في الأساس على التفكير من الجزء إلى الكل. ويستخدم هذا المنهج في استخراج الجزء النظري المراد الاستفادة منه في دراسة الظاهرة محل الدراسة. وذلك بإلقاء الضوء الجهود الدولية والإقليمية والوطنية في حماية البيئة من التلوث. والتي وضعت لمكافحة التلوث على المستوي العالمي والإقليمي والمحلي للتعرف على أهم التجارب والممارسات البحرية القانونية المعتمدة فيه. واستنباط الحلول والنتائج والتوصيات. لحماية الملاحة البحرية. واستخدم هذا المنهج في الفصل الرابع.

حدود الدراسة:

أولاً:– الحدود المكانية.

ويتضح من العنوان أن حدود الدراسة تمركزت حول عمليات حماية البيئة من التلوث في دولة الإمارات العربية المتحدة. بما يحتويه من تشريعات قانونية أو آليات وأحداث تشكل محاوره ومتطلباته.

ثانياً:– الحدود الزمانية

1. التطرق إلى الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية البيئة وما تشمله من تعديلات عليها بشأن حماية البيئة وتنميتها ولوائحه التنفيذية.

2. التطرق إلى القانون الإماراتي الخاص بحماية البيئة وهو القانون الاتحادي رقم (24) لسنة 1999 بشأن حماية البيئة وتنميتها ولوائحه التنفيذية.

ثالثاً:– الحدود الموضوعية

تعد هذه الدراسة إحدى الدراسات البحثية. التي تتناول موضوعاً قانونياً مهماً على الصعيد النظري والعملي. ومن ثم فلا توجد هناك أية قيود يمكن أن تحد من تعميم نتائج هذه الدراسة في الإمارات وباقي الدول العربية.

الدراسات السابقة:

تناول الباحث مجموعة من الدراسات السابقة العربية والأجنبية والمتصل بسياق الدراسة. والتي تدور حول موضوع الحماية القانونية للبيئة وطرق مكافحة التلوث في الاتفاقيات الدولية والقانون الإماراتي. وفقًا للآتي:

1. دراسة (حليمة بخي. 2019) بعنوان النظام القانوني والنظام القضائي للمسؤولية الدولية البيئية. جامعة زيان عاشور الجلفة[1].

تناول الباحث فيها النظام القانوني للمسؤولية الدولية البيئية ومن خلاله نتناول مفاهيم عامة حول وتطرق إلى طبيعة المسؤولية الدولية البيئية ومن ثم تناول اهم الصكوك الدولية لحماية البيئة: معاهدة موسكو 1963ومؤتمر ستوكهولم 1972 ومؤتمر قمة الأرض 1992 في مبحث ثاني وفي مبحث ثالث بحث في فاعلية هذه الصكوك ومدى إقرارها للمسؤولية الدولية البيئية.

أما الفصل الثاني تناول فيه النظام القضائي للمسؤولية الدولية البيئية زمن السلم أي الجانب التطبيقي وكيف تعامل القضاء الدولي سواء تحكيم أو محكمة العدل الدولية مع النزاعات البيئية ومدى إقراره للمسؤولية الدولية البيئية. ثم تناول مسالة الاعتداء على البيئة زمن النزاعات المسلحة وعلى أي أساس يتم تحميل المسؤولية إخذين غزو العراق للكويت كنموذج للدراسة.

أما الفصل الثالث وفيه بحث في حقيقة إذا ما كان موضوع البيئة يحكمه القانون الدولي وتطبق عليه قواعد القانون الدولي ويخضع للقضاء الدولي ام انه موضوع داخلي يحكمه القانون الداخلي وتطبق عليه قواعد القانون الداخلي ويخضع للقضاء الداخلي.

1 دراسة (حليمة بخي. 2019) بعنوان *النظام القانوني والنظام القضائي للمسؤولية الدولية البيئية*. جامعة زيان عاشور الجلفة.

وتختلف تلك الدراسة عن الدراسة التي نحن بصددها بأنها لم تتطرق إلى حماية البيئة أثناء المنازعات بين الدول وكيفية التصدي لتلك المشكلة.

2. دراسة (سليمان مختار النحوي. 2018). إشكالات الحماية الجنائية للبيئة في التشريعات الجزائرية والحلول المقترحة لمجابهتها. كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة عمار ثليجي الأغواط – الجزائر[1].

تناول الباحث الإشكالية حيث أن الجريمة البيئية جريمة متميزة في التشريعات الحديثة وهذا التميز قد سبب أزمة حقيقية لتلك التشريعات نتيجة عدم استيعاب القوالب التقليدية للتجريم لمتطلبات هذه الجريمة وخصوصا فيما يتعلق بتركيبة هذه الجريمة. حيث يتساءل الكثيرون اليوم عن جدوى التجريم البيئي في ظل عدم فاعليته بسبب كل تلك المشكلات القانونية التي تعترضه سواء على مستوى الركن الشرعي أو المادي أو حتى المعنوي. ولهذا فإن أغلب التشريعات بما فيها المشرع الجزائري قد تخلت عن تلك المبادئ المستقرة في الفقه الجنائي لعدم جدواها في مواجهة الجريمة البيئية. وإذا كان القانون الإداري قد فشل تماما في الوصول إلى تلك الغاية. فإن التوجه العام في الفقه الجنائي يتجه نحو استحداث قانون جنائي بيئي يعنى فقط بشؤون البيئة.

وتختلف تلك الدراسة عن الدراسة التي نحن بصددها بأنها لم تتطرق إلى عدم هذا المساهمة في الوقوف على معالم ذلك القانون الذي يمكنه تحقيق الغاية المرجوة منه إلى بتذليل كل تلك الصعوبات التي تواجه حماية البيئة في ظل المفاهيم التقليدية للقانون الجنائي حيث إنه وبرغم كل التطور الذي عرفته حركية التشريعات البيئية إلى أنه على مستوى التجريم زالت الجريمة البيئية تتعرض إلى الكثير من المشكلات على مستويات عدة.

3. دراسة (جدي وناسة. 2017). بعنوان الحماية الجنائية للبيئة الهوائية –دراسة مقارنة– جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق[2].

في هذه الدراسة قام الباحث بتقسيم البحث والإجابة عن الإشكالية المطروحة إلى فصلين يسبقهما

---

1 دراسة (سليمان مختار النحوي. 2018). *إشكالات الحماية الجنائية للبيئة في التشريعات الجزائرية والحلول المقترحة لمجابهتها*. كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة عمار ثليجي الأغواط – الجزائر.

2 دراسة (جدي وناسة. 2017). بعنوان *الحماية الجنائية للبيئة الهوائية* –دراسة مقارنة– جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق.

مبحث تمهيدي تناول فيه تعريف البيئة والتلوث باعتبارهما تعريفان ضروريان لبيان حدود الحماية المقررة. تناول المطلب الأول تعريف البيئة وفيه تطرق لتعريف البيئة والتعريف التلوث وأشكاله. والمطلب الثاني تطرق للتطور التاريخي لقانون البيئة من حيث رعاية الأديان الثلاث لها ثم التشريعات القديمة حتى الوصول لأحدث التشريعات سواء كانت عربية ام غربية. وتناول الخصائص التي يمتاز بها القانون الحالي.

أما الفصل الثاني. خصصها للسياسات التشريعية لحماية البيئة الهوائية. و قسمه حيث إلى ثالثة مباحث. تناول في المبحث الأول فلسفة التجريم في جرائم تلويث البيئة الهوائية مبين طبيعة التجريم في جرائم تلويث البيئة الهوائية وحدد من أولى بالحماية هل البيئة في حد ذاتها أم الإنسان. أما المبحث الثاني تطرق فيه للمواجهة التشريعية الدولية لحماية البيئة الهوائية. على أن نقف عند جهود منظمة الأمم المتحدة ودورها في سبيل تحقيق هذه الحماية. بالإضافة لدور المنظمات الإقليمية والمتخصصة في حماية البيئة الهوائية. أما المبحث الثالث استعرض فيه للمواجهة التشريعية الوطنية لحماية البيئة.

وتختلف تلك الدراسة عن الدراسة التي نحن بصددها بأنها لم تتطرق إلى الدور الدولي لمواجهة التلوث البيئي وكيفية التنسيق بين التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية.

4. **دراسة (زكريا عبد الوهاب محمد زين. 2017) دور القانون الدولي الإنساني في حماية البيئة. دراسة مقارنة. جامعة ظفار – سلطنة عمان[1].**

تناول هذا البحث دور القانون الدولي الإنساني في حماية البيئة. وقد استعرض البحث التعريف بالبيئة وأهميتها وضرورة حمايتها وذلك من خلال المبحث الأول. أما المبحث الثاني فقد بين حماية البيئة في إطار الاتفاقيات الدولية المختلفة. ودور المنظمات الدولية في حماية البيئة.

أما المبحث الثالث فقد وضح تعريف القانون الدولي الإنساني. كقانون له جذور تاريخية قديمة. ومن ثم تناول بعضاً من اهتمام الشريعة الإسلامية بالبيئة أثناء النزاعات المسلحة. وكذلك بين نهج القانون الدولي الإنساني في هذا الإطار. وقد اهتم هذا المبحث أيضا بتوضيح دور المصادر المباشرة وغير المباشرة للقانون الدولي الإنساني في حماية البيئة.

وتختلف تلك الدراسة عن الدراسة التي نحن بصددها بأنها لم تتطرق إلى عدم التطرق للمواثيق الدولية

1 دراسة (زكريا عبد الوهاب محمد زين. 2017) *دور القانون الدولي الإنساني في حماية البيئة*. دراسة مقارنة. جامعة ظفار – سلطنة عمان.

والاتفاقات الخاصة بحماية البيئة.

5. دراسة (ألطاف الشرقاوي. 2016). بعنوان المسؤولية القانونية للأشخاص المعنوية عن الأضرار البيئية وأثرها على المسؤولية الاجتماعية. كية التربية. جامعة طنطا. مصر[1].

ويلقي الباحث في هذه الدراسة الضوء على أثر الأخذ بالمفهوم الموضوعي لمسؤولية الأشخاص المعنوية عن الأضرار البيئية والذي يستبعد الخطأ كأساس لهذه المسؤولية والأخذ بفكرة تحمل التبعة. وتوصل الباحث في هذه الدراسة إلى أنه يوجد العديد من الأسباب التي تعوق تطبيق التشريعات البيئية ومن ضمن هذه الأسباب أن الجرائم البيئية تقتضي ديناميكية وتطوير أساليب ضبطتها وأنه يوجد نقص في المعلومات.

وتختلف تلك الدراسة عن الدراسة التي نحن بصددها بأنها لم تتطرق إلى مسؤولية الشخص الطبيعي وما يسببه من أضرار للبيئة وعدم تناول المسؤولية الخاصة لأفراد المجتمع الدولي.

6. دراسة (وائل سويلم. 2016). بعنوان آليات تنفيذ القوانين والتشريعات البيئية (دراسة تطبيقية التقويم دور الضبط الإداري في حماية البيئة). جامعة القاهرة. مصر [2].

قام الباحث بتقديم بيان حصري لآليات تنفيذ القوانين والتشريعات البيئية وتوضيح دور القانون الإداري في حماية البيئة وتوصل الباحث في هذه الدراسة أن عملية تطبيق القوانين والتشريعات البيئية تخضع للإعداد بواسطة خطة تنفيذية وتتنوع الآليات التي تسهم في تحقيق التطبيق الصحيح والمفيد للقوانين والتشريعات البيئية وتنقسم إلى ثلاث مجموعات يجمع بين أفراد كل مجموعة سمة مميزه لها عن باقي أفراد المجموعات الأخرى مما يحقق الالتزام والتطبيق الأحكام القوانين والتشريعات البيئية.

وتختلف تلك الدراسة عن الدراسة التي نحن بصددها بأنها لم تتطرق إلى المسؤولية الجنائية وتم التركيز فقط على النواحي الإدارية للمسؤولية بتلوث البيئة.

---

1 دراسة (ألطاف الشرقاوي. 2016). بعنوان *المسؤولية القانونية للأشخاص المعنوية عن الأضرار البيئية وأثرها على المسؤولية الاجتماعية*. كية التربية. جامعة طنطا. مصر.

2 دراسة (وائل سويلم. 2016). بعنوان *آليات تنفيذ القوانين والتشريعات البيئية* (دراسة تطبيقية التقويم دور الضبط الإداري في حماية البيئة). جامعة القاهرة: مصر .

7. **دراسة (بسمة عبد المعطي الحوراني. 2015). المسئولية الجنائية عن تلوث البيئة. دار وائل للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. الطبعة الأولى[1].**

تناولت الباحثة المقصود بالتكيف القانوني لجريمة التلوث البيئي. وكيفية التصدي لجريمة التلوث البيئي. وإلى من تسند المسؤولية الجنائية عن جريمة تلوث البيئة المرتكبة في إطار تسيير الشخص المعنوي والطبيعي. وعناصر المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي عن جريمة تلوث البيئة هي ذات العناصر اللازمة لقيام المسئولية في غيرها من الجرائم.

وتناول أيضا أنواع العقوبات المقررة على تلوث البيئة في التشريعات الجنائية البيئية في القوانين الأردنية والمواثيق الدولية. والجزاءات الجنائية التي أخذت بها التشريعات المقارنة ولم تأخذ بها قوانين حماية البيئة الأردنية ومدى كفايتها لدرء الجرائم البيئية.

وتختلف تلك الدراسة عن الدراسة التي نحن بصددها بأنها لم تتطرق إلى الأحكام الجزائية للشخص الطبيعي عن جريمة تلوث البيئة والدور التشريعي للتصدي للجريمة البيئية مع تطورها المستمر.

8. **دراسة (وائل سويلم. 2015). بعنوان. معوقات تطبيق قانون البيئة أمام جهات التحقيق والقضاء وتنفيذ الأحكام. دار الغد للطباعة. القاهرة.**

حيث قام الباحث في هذه الدراسة برصد الاتجاه العام للمشرع المصري بصدد تنظيم كيفية التعامل مع البيئة وحمايتها وكذلك حصر أهم المعوقات التي تعترض تطبيق قوانين وتشريعات البيئة وقد توصل الباحث إلى أن القوانين المعنية بحماية قد أحرزت نجاحا متواضعة في مجال التطبيق وأن هناك معوقات مؤسسية متعددة لتطبيق قوانين وتشريعات حماية البيئة داخل مصر بالإضافة إلى وجود عدة معوقات موضوعية وإجرائية تمنع تطبيق القوانين والتشريعات البيئية بفاعلية.

9. **دراسة (طارق إبراهيم الدسوقي عطية. 2014). النظام القانوني لحماية البيئة في ضوء التشريعات العربية والمقارنة. دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع. الإسكندرية. الطبعة الأولى[2].**

تناول الباحث فيها الأمن البيولوجي كأحد صور حماية البيئة. والإرهاب البيئي. ماهية البيئة

---

1 دراسة (بسمة عبد المعطي الحوراني. 2015). *المسئولية الجنائية عن تلوث البيئة. دار وائل للنشر والتوزيع*. عمان. الأردن. الطبعة الأولى.

2 دراسة (طارق إبراهيم الدسوقي عطية. 2014). *النظام القانوني لحماية البيئة في ضوء التشريعات العربية والمقارن*. دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع: الإسكندرية. الطبعة الأولى.

وعناصرها. وتطرق لأشكال الاعتداء على عناصر البيئة والتدهور البيئي. وتطبيقات للتلوث البيئي. ودور النفايات السامة كونها خطر يهدد الأمن البيئي في قارة أفريقيا.

وتناول الباحث أيضا الحماية القانونية للبيئة من حيث الجوانب الموضوعية لحماية البيئة والحماية الإجرائية للبيئة ومهام الضبط القضائي بشأن ضبط جرائم البيئة والجوانب التنفيذية لحماية البيئة.

وتختلف تلك الدراسة عن الدراسة التي نحن بصددها بأنها لم تتطرق إلى الحماية الدولية وتفعيل المواثيق الدولية لحماية البيئة ومدى التعاون بين التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية في مواجهة خطر التلوث البيئي.

10. دراسة (طارق إبراهيم الدسوقي عطية. 2014) بعنوان النظام القانوني لحماية البيئة في ضوء التشريعات العربية والمقارنة. دار الجامعة الجديدة. الإسكندرية. مصر[1].

تعرضت تلك الدراسة إلى النظام القانوني لحماية البيئة في ضوء التشريعات العربية والمقارنة. حيث تناول الأمن البيولوجي للبيئة والإرهاب البيئي وتطرق إلى التلوث البيئي وكيفية حماية البيئة في مصر. من حيث التعريف للبيئة وعناصرها والتوازن البيئي وأشكال الاعتداء على عناصر البيئة.

ثم تناول تطبيقات للتلوث البيئي. والحماية القانونية للبيئة. ثم تناول الجوانب الموضوعية لحماية البيئة وجرائم البيئة في ضوء التشريع البيئي. ثم الحماية الإجرائية للبيئة ومهام الضبط القضائي بشأن ضبط جرائم البيئة والجوانب التنفيذية لحماية البيئة.

وتختلف تلك الدراسة عن الدراسة التي نحن بصددها بأن الدراسة الحالية تتناول المواثيق الدولية موضوع حماية البيئة من التلوث في الاتفاقيات بشكل.

11. دراسة (أحمد فرج زغلول. 2014). بعنوان. المسؤولية الدولية عن الأضرار البيئية لاستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية. دار الكتب الجامعية للطباعة. الإسكندرية. الطبعة الثانية[2].

حيث استهدف الباحث في هذه الرسالة التعرف على أحكام القانون الدولي للحماية من الأضرار البيئية الناشئة عن استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية ودراسة مدى فاعلية الاتفاقيات الدولية لتغطية

---

1 دراسة (طارق إبراهيم الدسوقي عطية. 2014). بعنوان *النظام القانوني لحماية البيئة في ضوء التشريعات العربية والمقارنة*. دار الجامعة الجديدة: الإسكندرية. مصر.

2 دراسة (أحمد فرج زغلول. 2014). بعنوان. *المسؤولية الدولية عن الأضرار البيئية لاستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية*. دار الكتب الجامعية للطباعة: الإسكندرية. الطبعة الثانية.

المخاطر البيئية الناجمة عن استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية وتوصل الباحث إلى نتائج عديدة من أهمها عدم فاعلية القوانين والاتفاقيات الدولية للحد من الضرر البيئي الناتج عن استخدام الطاقة الذرية في أغراض السلم وعدم وجود معيار الرابطة السببية بين الضرر النووي ومصدره.

12. دراسة (عبد الله خالد زغلول. 2014). بعنوان المسؤولية الدولية المتعلقة بحماية البيئة البحرية من أضرار التلوث. منشورات الحلبي الحقوقية. الطبعة الأولى[1].

يهدف الباحث من هذا البحث دراسة وتحديد أنواع ومصادر التلوث التي تتعرض لها البيئة البحرية ومناطق أعالي البحار وتقييم هذه المصادر والنتائج المترتبة عليها. وتوصل الباحث في هذه الدراسة إلى عدة نتائج منها زيادة مستويات التلوث البحري كما ونوعا وصعوبة تطبيق الاتفاقيات الدولية على السفن الحربية والسفن المملوكة للدولة صاحبة العلم في منطقة أعالي البحار وعدم نص الاتفاقيات الخاصة بحماية البيئة البحرية على القواعد الموضوعية والإجرائية المحددة للمسؤولية الدولية عن الأفعال الضارة بالبيئة البحرية.

13. دراسة (رقيه حواس. 2013). بعنوان أساس وطرق التعويض عن الأضرار البيئية. جامعة الموصل. العراق[2].

ويهدف الباحث في رسالته هذه إلى البحث في الأساس القانوني الذي تقوم عليه المسؤولية تجاه الأضرار البيئية والتعويض عنها وآليتها وطرقها والمقارنة بين جملة من التشريعات. وتوصل الباحث إلى عدة نتائج منها أن معظم التشريعات اعتمدت على المسؤولية التقليدية في منازعات التلوث أي اعتمادها على الخطأ كأساس وحيد من الممكن أن تؤسس عليه تلك المنازعات وعدم تأسيس معظم التشريعات العربية إلى تاريخ كتابة هذا البحث المسؤولية عن الأضرار البيئية على أساس المسؤولية الموضوعية كأساس لقيام الضرر البيئي والتعويض عنه.

14. دراسة (حسام التركاوي. 2013). بعنوان. مسؤولية الدولة عن أضرار التلوث البيئي (دراسة مقارنة). دار الجامعة الجديدة للطباعة والنشر. الإسكندرية. الطبعة الأولى[1].

---

1 دراسة (عبد الله خالد زغلول. 2014). بعنوان *المسؤولية الدولية المتعلقة بحماية البيئة البحرية من أضرار التلوث*. منشورات الحلبي الحقوقية: الطبعة الأولى.

2 دراسة (رقيه حواس. 2013). بعنوان أساس وطرق التعويض عن الأضرار البيئية. جامعة الموصل. العراق.

حيث أوضح الباحث من هذه الرسالة مسؤولية الدولة عن أنشطتها المختلفة والتي تسبب أضرارا للأفراد والممتلكات والبيئة بالإضافة إلى استعراض المشاكل والعقبات الرئيسية التي تواجه قيام هذه المسؤولية والأساس الفلسفي والقانوني الذي تبنى عليه. وتوصل الباحث في رسالته إلى أن أضرار التلوث البيئي تنجم عن أنشطة متنوعة ومتعددة وقد يكون مصدرها الدولة وأجهزتها المختلفة وقد تكون مؤسسات وأشخاص خاصة وأن نظرية المسؤولية المدنية التقليدية لا تستوعب كافة صور التلوث البيئي وأن كثيرا من الدول تحمست لبعض الأليات المكملة للمسؤولية المدنية عن أضرار التلوث البيئي.

15. دراسة (عامر محمد الدميري. 2010): " الحماية الجزائية للبيئة في التشريعات الأردنية". دار وائل للطباعة. الطبعة الأولى.

تناولت هذه الدراسة الحماية الجزائية للبيئة في التشريعات الأردنية من خلال بيان الجرائم الواردة في قانون حماية البيئة رقم (52) لسنة 2006 وعرض جل الجرائم المتعلقة بعنصر المياه الواردة في التشريعات الجزائية الخاصة. وكذلك الجرائم المتعلقة بعنصر الأرض والهواء الواردة في التشريعات الجزائية الخاصة. بالإضافة إلى الحماية الجزائية للبيئة من الإشعاعات من خلال الجرائم الواردة في قانون الوقاية الإشعاعية والأمان والأمن النووي رقم (43) لسنة 2007.

وتختلف تلك الدراسة عن الدراسة التي نحن بصددها بأنها لم تتطرق إلى الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية.

16. دراسة (محمد راشد الشحي. 2010) بعنوان المسؤولية الدولية عن الأضرار المترتبة على نقل وتخزين النفايات الخطرة. أكاديمية شرطة دبي. الطبعة الأولى. دبي. الإمارات العربية المتحدة[2].

تعرضت الدراسة لتعريف النفايات الخطرة وأنواعها وطرق التخلص منها والأثار الصحية والبيئية للنفايات الخطرة.

وتطرق لقواعد حماية البيئة من النفايات الخطيرة بالقانون الدولي من حيث قواعد الحماية تبعا للاتفاقيات الدولية والإقليمية. وتناول حماية البيئة من التلوث بالنفايات الخطيرة تبعا للمبادئ العامة للقانون. وجهود المنظمات الدولية والإقليمية في حماية البيئة من التلوث بالنفايات الخطير. وحماية البيئة

---

1 دراسة (حسام التركاوي. 2013). بعنوان. *مسؤولية الدولة عن أضرار التلوث البيئي (دراسة مقارنة)*. دار الجامعة الجديدة للطباعة والنشر: الإسكندرية. الطبعة الأولى.

2 دراسة (محمد راشد الشحي. 2010) بعنوان *المسؤولية الدولية عن الأضرار المترتبة على نقل وتخزين النفايات الخطرة*. أكاديمية شرطة دبي. الطبعة الأولى: دبي. الإمارات العربية المتحدة.

من التلوث بالنفايات الخطرة من خلال مؤتمرات الأمم المتحدة وحمايتها في ظل التشريعات الإماراتية.

وتناول البحث المسؤولية الدولية عن نقل وتخزين النفايات الخطرة من حيث الأساس القانوني للمسؤولية الدولية. وشروطها وكيفية التعويض عن الأضرار البيئية والمسؤولية الدولية عن الإضرار المترتبة على نقل وتخزين النفايات الخطرة.

وتختلف تلك الدراسة عن الدراسة التي نحن بصددها أن تلك الدراسة في تناولها شق واحد فقط من ملوث البيئة وهو نقل وتخزين النفايات الخطرة وعدم التطرق إلى الأسباب الأخرى التي تلوث البيئة وتهددها. بينما تناولت الدراسة الحالية التلوث في مختلف البيئات البحرية والهواء والتربة.

17. دراسة (ابتسام سعيد الملكاوي. 2008) بعنوان جريمة تلويث البيئة – دراسة مقارنة. الطبعة الأولى. عمان دار الثقافة للنشر والتوزيع[1].

تناولت تلك الدراسة الإطار العام لجرائم البيئة وهي جريمة تلويث البيئة. حيث تعرضت إلى المفاهيم العامة للبيئة والى تعريف جريمة تلويث البيئة. وقامت ببيان التكييف القانوني لهذه الجريمة. وتناولت جريمة تلويث البيئة في التشريعات المختلفة عربية وأجنبية وبينت أهم ملامح تشريعات البيئة في تلك الدول.

كما ذكرت تلك الدراسة جريمة تلويث البيئة في التشريعات الأردنية بشكل عام ومن ثم تعرضت إلى ضوابط تطبيق البيئة. وشرحت في نهايتها سبل التصدي لجريمة تلويث البيئة من خلال التشريعات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة.

وتختلف تلك الدراسة عن الدراسة التي نحن بصددها أن تلك الدراسة عالجت موضوع جريمة تلويث البيئة معالجة مجردة. حيث تناولت جزئية من الجرائم الواقعة في نطاق الحماية الجزائية للبيئة على صورة الفكرة العامة. أما الدراسة الحالية فقد عرضت جميع صور الجزاءات سواء الجزاء الجنائي أو المدني وأخيراً الجزاء الإداري.

18. دراسة (خالد الظاهر. 1999) بعنوان قانون حماية البيئة في الأردن (دراسة مقارنة). الطبعة الأولى. عمان.

تعرضت تلك الدراسة إلى مواضيع عدة. حيث تناولت مقدمة عن المفاهيم العامة للبيئة وكان جزء كبير منها قد تناول البيئة من جانب القانون الإداري. ثم تطرقت إلى البيئة والشريعة الإسلامية الغراء

1 دراسة (ابتسام سعيد الملكاوي. 2008) بعنوان *جريمة تلويث البيئة* – دراسة مقارنة. الطبعة الأولى. عمان دار الثقافة للنشر والتوزيع.

متناولة المسؤولية عن الأضرار البيئية وكيفية تحديد الأضرار البيئية. وذكرت تلك الدراسة الحماية القانونية لعناصر البيئة الثلاثة الماء والهواء والتربية أو الأرض بالإضافة إلى التلوث بالإشعاع والضوضاء ووسائل مكافحتها.

وتختلف تلك الدراسة عن الدراسة التي نحن بصددها أن تلك الدراسة كانت في ظل قانون حماية البيئة الأردني لسنة (1995) الملغي. كما أن تلك الدراسة تعرضت إلى المسؤولية الجنائية عن تلوث البيئة في التشريع الأردني من خلال عرض أنواع التلوث البيئي والعقوبات المقررة لها. بينما تطرقت الدراسة الحالية للمسؤولية الدولية عن تلوث البيئة وطرق فض المنازعات البيئية في القانون الدولي.

19. دراسة (نور الدين هنداوي. 1985) بعنوان الحماية الجنائية للبيئة. دار النهضة العربية. القاهرة. الطبعة الأولى[1].

تناولت الدراسة الأساس التشريعي لجرائم البيئة من خلال بيان دور القانون الجزائي في الحماية سواء كانت حماية مباشرة أو غير مباشرة. وبينت أهمية تدخل القانون الجزائي لحماية البيئة. وتعرضت إلى ركن جرائم البيئة المادي. وكذلك المعنوي

وتختلف تلك الدراسة عن الدراسة التي نحن بصددها بأنها لم تتطرق إلى أنواع التلوث البيئي. وإنما تناولت المفهوم العام لجرائم البيئة وطبيعتها القانونية. أما هذه الدراسة فستتعرض من خلالها إلى مكونات البيئة ووسائل حمايتها.

20. دراسة (أحمد فرج زغلول. 2014). بعنوان. المسؤولية الدولية عن الأضرار البيئية لاستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية. دار الكتب الجامعية للطباعة. الإسكندرية. (الطبعة الثانية).

حيث استهدف الباحث في هذه الرسالة التعرف على أحكام القانون الدولي للحماية من الأضرار البيئية الناشئة عن استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية ودراسة مدى فاعلية الاتفاقيات الدولية لتغطية المخاطر البيئية الناجمة عن استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية وتوصل الباحث إلى نتائج عديدة من أهمها عدم فاعلية القوانين والاتفاقيات الدولية للحد من الضرر البيئي الناتج عن استخدام الطاقة الذرية في أغراض السلم وعدم وجود معيار الرابطة السببية بين الضرر النووي ومصدره.

- لم تتعرض الدراسة في بحثها إلى مشكلة التلوث في أثناء النزعات المسلحة. والآليات القانونية

1 دراسة (نور الدين هنداوي. 1985) بعنوان *الحماية الجنائية للبيئة*. دار النهضة العربية. القاهرة: الطبعة الأولى.

والمؤسساتية لحماية البيئة أثناء فترة النزاعات المسلحة وهذا ما ركزنا علية لضمان التكامل بين الدراسات وتختلف تلك الدراسة عن الدراسة التي نحن بصددها بأنها لم تتطرق إلى حماية البيئة أثناء المنازعات بين الدول وكيفية التصدي لتلك المشكلة.

تحليل الدراسات السابقة وبيان فجوة الدراسة:

بعد استعراض الدراسات السابقة. وتوضيح أوجه الاتفاق والاختلاف بينها. واستعراض أهم النتائج؛ بغرض تحديد فجوة الدراسة وتحليها. وذلك للاستفادة منها في بيان الجديد بهذه الدراسة الحالية وما يميزها عن الدراسات السابقة. وبيان ذلك على النحو الآتي:

أولاً: أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

1. أشارت معظم الدراسات السابقة إلى أهمية وجود آليات لحماية البيئة وتنميتها في الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة.
2. ساعدت الدراسات السابقة في تحديد أهداف الدراسة الحالية.
3. استخدمت الدراسات السابقة عدة مناهج مختلفة مما أفاد في اختيار المناهج المناسبة لأهداف الدراسة الحالية.
4. كشفت عن أساليب مختلفة في البحث. وقد أفادت أيضاً في تصميم الدراسة. واختيار المنهجية العلمية المناسبة.
5. اتبعت الدراسات السابقة أساليب مختلفة ومتنوعة في التحليل. والتي بلا شك أفادت الباحث في تحليل نتائج هذه الدراسة.
6. أفادت الدراسات السابقة في توضيح أهمية وجود آليات لمكافحة التلوث. وما يتعلق به من اتفاقيات دولية. وإقليمية عملت على وضع الأسس القانونية له.

ثانياً: أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

1. اختلفت الدراسة الحالية من حيث طبيعة الهدف العام والأهداف الفرعية للدراسة. وكذلك المفاهيم على الرغم من الاتفاق حول خصائصها.
2. ركزت الدراسة الحالية على توضيح الآليات المثلى التي يجب أن يتبعها القانون الدولي الدولي لحماية

البيئة وتنميتها في الجوانب الموضوعية والجوانب الإجرائية. وبيان ما يجب اتباعه على المستوى الدولي والمستوى المحلي الإماراتي على حد سواء.

3. ساعدت الباحث في سد الثغرات التي تعوق آليات التعاون الدولي في ظل قواعد القانون الدولي والتي تتصدى للتلوث والإجراءات الاحترازية والإجرائية التي تمنع حدوث تلك الجرائم.
4. وبينت الفجوة التي لم تسد في الدراسات السابقة. وهي عدم تعرضها إلى إشكاليات وجود أليات لمكافحة التلوث وحماية البيئية. بصورة كافية.

ثالثاً: ما يميز الدراسة الحالية بين الدراسات السابقة:

1. تنوع وشمول الدراسة الحالية. خاصة وأنها تختلف عن الدراسات السابقة والتي تناولت جزئيات معينة من آليات لمكافحة التلوث وحماية البيئة.
2. تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث الأهداف في بعض متغيرات الدراسة وأهمية التطرق لآليات التعاون الدولي والإقليمي لمكافحة التلوث وحماية البيئة وتنميتها.
3. ومواجهة الاختلالات التي قد تظهر في القوانين الدولية بشأن مكافحة التلوث. مما يستدعي ضرورة بيان الاتفاقيات الدولية والإقليمية ومختلف آليات حماية البيئة من التلوث وإيضاحها فيما يتعلق بتلك الظاهرة التي تهدد الأمن البيئي.

رابعاً: الجديد في هذه الدراسة الحالية وما يميزها عن الدراسات السابقة:

1. لقد أضافت الدراسة الحالية وجهة نظر معرفية شمولية جديدة حول موضوع حماية البيئة على المستوي الدولي والوطني. والتي يمكن الاعتماد عليها في التعرف على مفهوم التلوث في الاتفاقيات الدولية وقانون حماية البيئة الإماراتي والأنظمة القانونية التي تحكمه.
2. تضيف هذه الدراسة معلومات جديدة للباحثين والدارسين في هذا المجال من الناحية العلمية. فهذه الدراسة تساعد الباحثين مستقبلًا على إضافات معرفية حول موضوع حماية البيئة وتنميتها وخلفياته النظرية المختلفة. ويمكن من خلالها الاستفادة منها عن طريق فتح مجال البحث عن آليات التعاون الدولي والإقليمي المناسبة لحماية البيئة التي تم ذكرها في البحث. كما يمكن أيضًا إعداد أبحاث ودراسات تتعلق في كل ما يختص ببيئات مختلفة . وبالإضافة إلى إعداد دراسات تختص بحلول جذرية للمشاكل التلوث البيئي المختلفة.

3. كما يمكن التأكد من نتائج الدراسة الحالية من خلال دراسات أخرى مستقبلية. بالإضافة أنه يمكن اختيار تساؤلات وأهداف أخرى على نطاق أوسع. وبيان أسباب المشكلات الجديدة التي ظهرت على الساحة الدولية وكيفية وضع حلول لهذه المشكلات عن طريق تبني الاتفاقيات والمؤتمرات والمعاهدات الدولية . والتي تناولت كل ما يتعلق بالمشكلات المتعلقة بحماية البيئة وتنميتها.

4. ضرورة استفادة العاملين بالقوانين الدولية من هذه الدراسة التي تتعلق بضرورة مكافحة جرائم البيئة. وعاقبة مرتكبي تلك الجرائم وتسليمهم للعدالة الجنائية. وذلك من خلال معرفة طبيعة هذه المشاكل بصورة علمية. ومعرفة مدى فعالية الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية. وتحديد أوجه القصور والضعف والاستفادة من الدراسة في وضع آليات لتطوير هذه القوانين في ضوء الاحتياجات المحددة للمشاكل الجديدة التي تعتري المناطق المختلفة.

هيكل الدراسة:

يتناول الباحث الدراسة بعنوان : "حماية البيئة من التلوث في الاتفاقيات الدولية والقانون الإماراتي" في أربعة فصول يسبقها فصل تمهيدي يتناول الإطار العام للدراسة. ويشير الفصل الثاني: إلى المدلول القانوني للبيئة وأهمية حمايتها من التلوث في الاتفاقيات الدولية في القانون الإماراتي. وينفرد في الفصل الثالث بعرض: الجزاءات القانونية لحماية البيئة من التلوث في القانون الإماراتي. ويخص الفصل الرابع: المسؤولية الدولية عن التلوث وطرق تسوية المنازعات البيئية في القانون الدولي. ويعرض في الفصل الخامس: الجهود الدولية والإقليمية والوطنية في حماية البيئة من التلوث. وأخيرًا: الخاتمة والتي يشير فيها إلى أهم النتائج والتوصيات المتعلقة بالدراسة